

Distr.: General
11 October 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يذكر أعضاء المجلس أن مجلس الأمن طلب إليّ في قراره ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أن أقوم "على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية تضطلع فوراً بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور، ولتحدد أيضاً ما إذا كانت وقعت أعمال إبادة جماعية، وتحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لكفالة محاسبة المسؤولين عنها".

أتشرف بأن أعلمكم أنه عملاً بطلب المجلس، عيّنت لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء برئاسة أنطونيو كاسيسه (إيطاليا)، الرئيس السابق للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبالإضافة إلى السيد كاسيسه، فإن الأعضاء الآخرين هم: تيريز ستريغندر سكوت (غانا)، ومحمد فايق (مصر)، وهنا جيلاني (باكستان) وديغو غارسيا - سايان (بيرو).

وسيكون دوميزا نتسييزا (جنوب أفريقيا) المدير التنفيذي للجنة ورئيس الفريق الفني والإداري الذي سيقدم الدعم إلى اللجنة.

وستقوم لجنة التحقيق لدارفور بما يلي:

- (أ) التحقيق في التقارير عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ارتكبتها في دارفور جميع الأطراف في الصراع الحالي؛
- (ب) تحديد الجرائم والبت فيما إذا كانت قد ارتكبت أعمال إبادة أم لا، أو أنها لا تزال ترتكب؛
- (ج) تحديد المسؤولية وتحديد الأفراد المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات، والتوصية بآليات المساءلة التي سيمثل أمامها أولئك الذين يزعم ارتكابهم لها لمحاسبتهم.

وخلال ممارستها لأعمال التحقيق، ستحصل اللجنة على التعاون التام من حكومة السودان. وسيتم تزويدها بالمرافق اللازمة لتمكينها من تنفيذ ولايتها، وسُيُكفل لها، على نحو خاص، حرية الحركة في أرجاء الإقليم، وحرية الوصول إلى جميع مصادر المعلومات، والأدلة الإثباتية والمادية على حد سواء، وجميع مواد الوثائق. وستوفر الترتيبات الأمنية الملائمة لكل من أعضاء اللجنة ووثائقها، وستُكفل حماية الضحايا والشهود وجميع من سيمثلون أمام اللجنة فيما يتعلق بالتحقيق.

وقد طلبت إلى اللجنة أن تقدم لي تقريراً خلال ٩٠ يوماً من بدء أنشطتها.

(توقيع) كوفي ع. عنان